PUBLIC

للاستخدام الرسمي

شركة بي في إنيرجي التابعة لشركة حسن علام للمرافق

البلد:	مصر
رقم المشروع:	54346
قطاع الأعمال:	الطاقة
نوع الإخطار:	خاص
التصنيف البيئي:	أ
تاريخ الموافقة:	6 مارس 2024
الحالة:	تم التوقيع
تاريخ نشر مستند ملخص المشروع باللغة الإنجليزية:	17 يناير 2024

وصف المشروع

توفير زيادة في استثمار البنك بقيمة 17 مليون دولار أمريكي (أي 14.9 مليون يورو) إلى شركة بي في إنيرجي التابعة لشركة حسن علام للمرافق، والتي تعتبر إحدى آليات التمويل ("الشركة") التي أنشأتها شركة حسن علام للمرافق ("HAU")، ليصل إجمالي الاستثمار إلى 92 مليون دولار أمريكي (أي 80.2 مليون يورو). سيساهم استثمار البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في توفير رأس المال اللازم لتطوير مشروعات الطاقة المتجددة وبنائها في المنطقة، بما في ذلك أبرز مشروعات شركة حسن علام للمرافق، وهو مشروع الطاقة الشمسية الكهروضوئية بقدرة 1 جيجاواط ونظام تخزين الطاقة بالبطاريات ("BESS") بسعة 600 ميجاواط/ساعة في غرب المنيا بمصر ("المشروع الفرعي").

أهداف المشروع

سيعمل المشروع على تعزيز مشاركة القطاع الخاص في قطاع الطاقة المصري ودعم إطلاق مشروعات الطاقة المتجددة في مصر والمنطقة لتحقيق الأهداف المعلنة وطنيًا.

تأثير المرحلة الانتقالية

درجة تأثير المرحلة الانتقالية: 68

من المتوقع أن يؤثر هذا الالتزام المتزايد إيجابيًا في الجودة الأساسية لتأثير المرحلة الانتقالية للمشروع (الجودة الخضراء)، وذلك من خلال زيادة قدرة الشركة على توليد الطاقة بمقدار 1 جيجاواط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية و600 ميجاواط/ساعة من نظام تخزين الطاقة بالبطاريات في مصر، والتي سيُموَّل ضمن هذا المشروع. كما يُتوقع أن يُسفر الاستثمار في مشروع غرب المنيا الفرعي عن خفض انبعاثات غازات الدفيئة بنحو 1.5 مليون طن من ثاني أكسيد الكربون سنويًا. ويواصل المشروع سعيه لتحقيق الجودة "التنافسية" من خلال زيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاع الكهرباء في مصر من خلال مجموعة كبيرة من مشروعات الطاقة المتجددة.

للاستخدام الرسمي

PUBLIC

معلومات عن العميل

شركة بي في إنيرجي التابعة لشركة حسن علام للمرافق

تُعد شركة بي في إنيرجي التابعة لشركة حسن علام للمرافق آلية تمويل تأسست في هولندا بغرض تطوير مشروعات الطاقة المتجددة وتشغيلها في مصر وإفريقيا.

ملخص تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية

92,000,000.00 دولار أمريكي

التزام إضافي برأس المال يصل إلى 17 مليون دولار أمريكي من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، ليصل إجمالي الالتزام إلى مبلغ 92 مليون دولار أمريكي.

إجمالي تكلفة المشروع

368,000,000.00 دولار أمريكي

الإضافة التي يوفرها هذا التمويل

تستند الإضافة الرئيسية التي يقدمها البنك إلى كل مما يلي: (1) سد فجوة التمويل نظرًا لعدم وجود أسواق أسهم محلية كافية، وخاصةً للجهات الفاعلة في مجال الطاقة المتجددة و(2) دعم تنفيذ هيكل الإدارة الجيدة، بما في ذلك إدارة مخاطر المناخ.

الملخص البيئي والاجتماعي

المشروع من الفئة «أ» وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية لعام 2024. يتضمن المشروع الفرعي إنشاء وتشغيل محطة لتوليد الطاقة الشمسية بقدرة 1000 ميجاوات، ونظام لتخزين الطاقة بالبطاريات بسعة 600 ميجاوات في الساعة، وذلك في منطقة صحراوية تقع غرب مدينة المنيا. وستتولى الشركة المصرية لنقل الكهرباء تطوير خط هوائي جديد لنقل الكهرباء بجهد 220 كيلو فولت وطول نحو 36 كيلومترًا، لربط المشروع الفرعي بشبكة نقل الكهرباء القائمة. ويُعد هذا الخط مرفقًا مرتبطًا بالمشروع وفقًا للسياسة البيئية والاجتماعية.

أجرت الشركة تقييمًا للأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) وفقًا لمتطلبات السياسة البيئية والاجتماعية، إلى جانب الوثائق المرتبطة بها، وتشمل: ملخصًا غير فني، وخطة لإشراك الأطراف المعنية (SEP)، وخطة للإدارة البيئية والاجتماعية (ESMP)، وخطة عمل بيئية واجتماعية (ESAP). وقد أُتيحت حزمة وثائق تقييم الأثر البيئي والاجتماعي باللغتين الإنجليزية والعربية على الموقع الإلكتروني للمشروع، ثم على الموقع الإلكتروني للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتاريخ 8 مايو 2026، وذلك لمدة 60 يومًا يمكن خلالها تقديم التعليقات.

أُجريت أعمال العناية الواجبة البيئية والاجتماعية (ESDD) التي اضطلع بها البنك بدعم من استشاري مستقل. كما اتفق البنك مع أطراف المشروع على مسودة خطة عمل بيئية واجتماعية، بهدف هيكلة المشروع بما يتوافق مع السياسة البيئية والاجتماعية. وقد أُتيحت مسودة خطة العمل البيئية والاجتماعية إلى جانب تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وسيُتفق عليها مع الشركة قبل عرض المشروع على مجلس الإدارة. ويقع الموقع ضمن بيئة صحراوية تتسم إلى حد كبير بانخفاض قيمة التنوع البيولوجي ومحدودية الاستخدامات القائمة للأراضي، والتي ترتبط أساسًا بالأنشطة الزراعية الصحراوية المجاورة. كما يقع الموقع في منطقة نائية، على بُعد 43 كيلومترًا من أقرب قرية، وهي عزبة حربي، وعلى مسافة تزيد على 100 كيلومتر من أقرب مناطق التنوع البيولوجي المعترف بها بوصفها مناطق محمية. ولا تُعد المنطقة موئلًا طبيعيًا حرجًا، إلا أنه يُحتمل وجود بعض السمات ذات الأولوية للتنوع البيولوجي في الموقع.

نظرًا إلى ضخامة حجم المشروع وقِصر الجدول الزمني المقرر لأعمال الإنشاء، فضلًا عن الاحتياجات الكبيرة من القوى العاملة، التي تُقدَّر بنحو 5000 عامل، فمن المتوقع أن ترتبط أبرز الآثار بمرحلة الإنشاء. ومن المنتظر استقدام العمالة من التجمعات السكانية والمدن الواقعة ضمن النطاق الأوسع للمشروع، مما سيستلزم نقل العمال من الموقع وإليه. ولم تُحدَّد بعدُ

بصورة كاملة المتطلبات التفصيلية للمشروع فيما يتعلق بإقامة العمال، إذ ستعتمد على نسبة العمال الذين سيقيمون في منازلهم. ومع ذلك، يعتزم المشروع الاعتماد على مزيج من ترتيبات الإقامة داخل الموقع وخارجه. ويلزم، قبل بدء أعمال الإنشاء ووفقًا لخطة العمل البيئية والاجتماعية، ستُجرى تقييمات إضافية لمدى توافر أماكن الإقامة خارج الموقع، والمعايير المطبقة فيها، والمخاطر والآثار المرتبطة باستخدامها، بما في ذلك ما قد ينشأ عنها من ضغوط على الخدمات المحلية. وعلاوة على ذلك، ستُعد قبل بدء أعمال الإنشاء خطط لإدارة معسكرات العمال وأماكن إقامتهم، وخطط لإدارة تدفق العمالة الوافدة، استنادًا إلى تدابير التخفيف الواردة في دراسة تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، قبل بدء أعمال الإنشاء.

نظرًا لزيادة عدد العمال، المعدات، والمواد المطلوبة، من المتوقع أن تكون حركة المرور المرتبطة بالمشروع كبيرة. وتُعد الطرق الحالية المؤدية إلى منطقة المشروع الفرعي غير مُمهدَة في بعض الحالات وقد تتطلب تحسينات قبل استخدامها. ترتفع احتمالية المخاطر على الصحة والسلامة المهنية والمجتمعية، وسيتعين على المقاول إعداد خطة لإدارة المرور والنقل، بحيث تتضمن تدابير التخفيف الواردة في تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، وتستند إلى مسوحات المرور والطرق الموسمية الأساسية. كما ستُوضَع خطط لإدارة الصحة والسلامة المهنية، والعمالة، والعنف والتحرش القائمين على النوع الاجتماعي، مع التركيز بالأخص على إدارة المقاولين من الباطن ومراقبتهم، نظرًا لأن مثل هذه المشروعات عادةً ما تضم نسبة مرتفعة من القوى العاملة المتعاقدة من الباطن. ويُطلَب من الشركة إجراء مراقبة مُعززَة على أداء المقاول فيما يتعلق بهذه القضايا.

كما إنه من المتوقع أن يوفر المشروع الفرعي فوائد في مجال المشتريات للمجتمعات المحلية والموردين. ولتعظيم هذه الفوائد، سيتم إعداد خطة للمشتريات المحلية وتنفيذها، بحيث تتضمن تدابير لتطبيق ممارسات تتسم بالشفافية والشمول، وإدارة العطاءات، والإفصاح عن المعلومات، وأنشطة المشاركة، بما يشمل ورش عمل تحضيرية للمجتمعات المحلية وآليات لإدارة التظلمات.

ومن المتوقع أن يستخدم المشروع الفرعي أساليب التنظيف الجاف لصيانة الألواح الشمسية. وستُنفَذ تدابير لإدارة المخلفات من أجل ضمان إعادة تدوير أي ألواح شمسية متقادمة أو تالفة، أو تخزينها إلى حين تحديد خيارات مناسبة لإعادة تدويرها.

وقد جرى تقييم المسار الأولي لخط النقل الهوائي (OHTL) ضمن تقييم الأثر البيئي والاجتماعي، استنادًا إلى المعلومات المتاحة حتى تاريخه. ولا يقع المشروع الفرعي أو خط النقل الهوائي ضمن أي من المسارات الرئيسية لهجرة الطيور، كما أنهما لا يعبران الموائل الرئيسية لهذه الطيور. وكإحدى التدابير الاحترازية، سيتم تركيب مُحولات مسار طيران الطيور على الخط في المواقع التي يعبر فيها مناطق الأراضي الزراعية المستصلحة التي قد تجذب نشاطًا محليًا للطيور، وكذلك في أي مواقع أخرى يتم تحديدها خلال المسح الذي يُجرى في فصل الخريف. وسيتعين على الشركة تنفيذ برنامج لرصد نفوق الطيور بعد الإنشاء، والعمل مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء (EETC) بهدف ضمان تنفيذ أي تدابير تخفيف إضافية أو تعويضات في حال وجود أي آثار متبقية كبيرة.

يُعدّ المنطقة الأوسع جزءًا من منطقة امتياز غرب النيل الواسعة، التي خصصتها الهيئة الجديدة والمستدامة للطاقة ("NREA") لتطوير الطاقة بموجب قرار رئاسي. وقد أجرت الهيئة الجديدة والمستدامة للطاقة تقييمًا استراتيجيًا للمنطقة، شمل النظر في الحساسيات البيئية والاجتماعية، وخلُص إلى أن المنطقة مناسبة لتطوير الطاقة. ولا توجد حاليًا خطط تفصيلية بشأن التطوير الأوسع للمنطقة، ولا يُتوقع تنفيذ أي إنشاءات متزامنة مع مشاريع أخرى. مع ذلك، توجد إمكانية لحدوث آثار تراكمية فيما يتعلق بحركة المرور والعمالة الناتجة عن المشروع الفرعي والنشاط الزراعي الصناعي في منطقة المشروع الفرعي، الذي يشهد ذروات موسمية في حركة المرور وأعداد القوى العاملة. وبوصفها جزءًا من عملية بلورة خطة إدارة حركة المرور والنقل، والسكن، وتدفق العمالة، يجب أخذ هذه الأنشطة التابعة لأطراف ثالثة بعين الاعتبار، ووضع تدابير تخفيف وتنسيق مفصلة.

تتطلب خطة العمل البيئية والاجتماعية من الشركة ضمان توافر قدرة بيئية واجتماعية كافية سواءً في موقع المشروع أو ضمن جهة التعاقد لتنفيذ المتطلبات البيئية والاجتماعية الجوهرية الخاصة بالمشروع، مع مراعاة خصوصاً ضيق الإطار الزمني قبل بدء الإنشاءات (المتوقع في الربع الثالث من عام 2026). وسيتم رصد المشروع الفرعي نيابة عن الجهات الممولة من خلال جهة استشارية مستقلة تقوم بزيارات ميدانية ربع سنوية خلال مرحلة الإنشاء، على أن تُقلَّل وتيرة هذه الزيارات في المرحلة المبكرة من التشغيل.

التقييمات الخضراء

التوافق مع اتفاق باريس

يتماشى المشروع مع أهداف التخفيف والتكييف المنصوص عليها في اتفاق باريس، وذلك استنادًا على تطبيق نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية للمواءمة مع اتفاق باريس فيما يخص الاستثمارات الممولة مباشرةً.

نسبة التمويل الأخضر

يُصنف 100% من تمويل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية كتمويل أخضر، نظرًا لأنه يدعم أنشطة تساهم في التخفيف من آثار تغير المناخ. ويتم تحديد هذه النسبة وفقًا للمنهجية المستخدمة لتحديد نسبة التمويل الأخضر لاستثمارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، واتّباعًا للاستخدام المحدد للعائدات والمعايير المنصوص عليها تحت الفئة التالية :توليد الطاقة المتجددة ذات انبعاثات غازات الدفيئة المنخفضة على مدى دورة الحياة لتوفير الكهرباء أو التدفئة أو الطاقة الميكانيكية أو التبريد.

التعاون الفني وتمويل المنح

لايوجد

معلومات الاتصال بالشركة

عمر حسني
omar.hosny@hassanallam.com
+20222659000
www.hassanallam.com
١٤ شارع كمال الطويل، الزمالك، القاهرة، مصر

أخر تعديل لوثيقة ملخص المشروع

28 مايو 2026

فهم أثر الانتقال

يتوفر المزيد من المعلومات حول نهج البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لقياس أثر الانتقال، في هذا الرابط.

فرص الأعمال

للتعرف على فرص الأعمال أو المشتريات، يرجى الاتصال بالعميل.
للتعرف على فرص الأعمال مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (بخلاف الفرص المتعلقة بالمشتريات)، يرجى الاتصال بـ:
الهاتف: 7168 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: projectenquiries@ebrd.com
للمشاريع الحكومية، يرجى زيارة صفحة مشتريات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية:

الهاتف: 6794 7338 20 44+ البريد الإلكتروني: procurement@ebrd.com

الاستفسارات العامة

يمكن إرسال طلب استفسارات خاصة عند طريق استخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

السياسة البيئية والاجتماعية

تُحدد السياسة البيئية والاجتماعية ومتطلبات الأداء المرتبطة بها الطرق التي ينفذ بها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية التزامه نحو تعزيز "التنمية المستدامة والسليمة بيئياً". تتضمن السياسة البيئية ومتطلبات الأداء أحكامًا محددة للعملاء للامتثال للمتطلبات المعمول بها في القوانين الوطنية المتعلقة بالتشاور والمعلومات العامة وكذلك لإنشاء آلية للتظلم لتلقي وتسهيل حل مخاوف وتظلمات أصحاب المصلحة، وعلى وجه الخصوص، تلك المتعلقة بالأداء البيئي والاجتماعي للعميل والمشروع. وبما يتناسب مع طبيعة وحجم المخاطر والتأثيرات البيئية والاجتماعية للمشروع، يطلب البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بالإضافة إلى ذلك، من عملائه الإفصاح عن المعلومات، حسب الاقتضاء، عن المخاطر والتأثيرات الناشئة عن المشاريع، أو إجراء مشاورات ذات مغزى مع أصحاب المصلحة والنظر في آرائهم حول تلك المخاطر والرد عليها.

يتوفر المزيد من المعلومات عن ممارسات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية في هذا الشأن في السياسة البيئية والاجتماعية.

النزاهة والامتثال

يشجع مكتب كبير مسؤولي الامتثال في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية الإدارة الرشيدة ويضمن تطبيق أعلى معايير النزاهة على جميع أنشطة البنك وفقًا لأفضل الممارسات الدولية. يتم إجراء فحوصات النزاهة النافية للجهالة على جميع عملاء البنك للتأكد من عدم تضمن المشاريع على مخاطر نزاهة أو سمعة غير مقبولة تؤثر على البنك. ويعتقد البنك أن تحديد وحل المشاكل في مراحل الموافقة على تقييم المشروع هو أنجح وسيلة لضمان نزاهة معاملات البنك. ويلعب مكتب كبير مسؤولي الامتثال دورًا رئيسيًا في هذه الجهود الوقائية، وتساعد أيضًا في مراقبة مخاطر النزاهة في المشاريع بعد الاستثمار.

إن مكتب كبير مسؤولي الامتثال مسؤول أيضًا عن التحقيق في مزاعم الاحتيال والفساد وسوء السلوك في المشاريع التي يمولها البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية. يجب على أي شخص، سواء داخل البنك أو خارجه، يشتبه في حدوث احتيال أو فساد، تقديم تقرير مكتوب عن طريق البريد الإلكتروني إلى compliance@ebrd.com إلى كبير مسؤولي الامتثال. سوف يعالج مكتب كبير مسؤولي الامتثال جميع القضايا التي تم الإبلاغ عنها للمتابعة. وسيتم مراجعة جميع التقارير، بما في ذلك التقارير مجهولة المصدر. ويمكن تقديم التقارير بأي لغة من لغات البنك أو الدول التي يعمل بها البنك. ويجب أن تتسم المعلومات المقدمة بحسن النية.

سياسة الوصول إلى المعلومات

تحدد سياسة الوصول إلى المعلومات كيفية قيام البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بالإفصاح عن المعلومات والتشاور مع أصحاب المصلحة من أجل تعزيز وعي وفهم أفضل لاستراتيجياته وسياساته وعملياته بعد دخولها حيز النفاذ في 1 يناير 2020. يرجى زيارة صفحة سياسة الوصول إلى المعلومات لمعرفة ما هي المعلومات المتاحة من موقع الويب الخاص بالبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

يمكن تقديم طلبات محددة للحصول على المعلومات باستخدام نموذج استفسارات البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (باللغة الإنجليزية).

آلية المساءلة المستقلة للمشاريع (IPAM)

إذا لم تنجح الجهود المبذولة لمعالجة مخاوف الإفصاح البيئي أو الاجتماعي أو العام مع العميل أو البنك (على سبيل المثال، من خلال آلية التظلم على مستوى المشروع أو من خلال المشاركة المباشرة مع إدارة البنك)، فقد يسعى الأفراد والمنظمات إلى معالجة مخاوفهم من خلال آلية المساءلة المستقلة للمشاريع التابعة للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية.

تقوم آلية المساءلة المستقلة للمشاريع بشكل مستقل بمراجعة قضايا المشروع التي يُعتقد أنها تسببت (أو من المحتمل أن تتسبب) في إحداث ضرر. والغرض من هذه الآلية هو: دعم الحوار بين أصحاب المصلحة في المشروع لحل قضايا الإفصاح البيئي والاجتماعي والعام؛ لتحديد ما إذا كان البنك قد امتثل لسياسته البيئية والاجتماعية أو الأحكام الخاصة بالمشروع في سياسة الوصول إلى المعلومات الخاصة به؛ وعند الاقتضاء، لمعالجة أي حالات عدم امتثال موجود لهذه السياسات، مع منع عدم الامتثال في المستقبل من قبل البنك.

يرجى زيارة صفحة الويب آلية المساءلة المستقلة للمشاريع للاطلاع على المزيد من المعلومات عن الآلية ومهمتها، أو كيفية تقديم طلب للمراجعة، أو الاتصال بالآلية عن طريق البريد الإليكتروني ipam@ebrd.com للحصول على الإرشادات والمزيد من المعلومات حول الآلية وكيفية تقديم طلب.